أكد وجود مشاريع مع الحكومة السورية قيد الدراسة

حفظ الرحمن لـ«الوطن»: إسهام الهند في إعمار سورية جارٍ وسيستمر

مازن جبور

أكد السفير الهندي بدمشق «حفظ الرحمن» أن إسهام بلاده في إعادة إعمار سورية جارٍ وتواصل خلال فترة الحرب على سورية وسوف يستمر، مشيراً إلى وجود جوانب مختلفة للعمل مع الحكومة السورية قيد الدراسة سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب.

وأقامت السفارة الهندية بدمشق، أمس، احتفالاً بمناسبة الذكرى المئة والخمسين لميلاد المهاتما غاندي، في فندق «الداما روز» بدمشق، بحضور عضوي القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي محسن بلال وعمار السباعي، ورئيس جامعة دمشق، ماهر قباقيبي، والسفير الأندونيسي بدمشق، جوكو هاريانتو، وعدد من الشخصيات الأكاديمية ورجال الأعمال والإعلاميين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش الاحتفال، قال السفير الهندي بدمشق: «سورية صديقة لنا، وصداقتنا ليست جديدة، فالهند وسورية تمثلان حضارتين قديمتين فالصداقة منذ ذلك الزمان».

وأضاف: «أنتم تعرفون أن الهند لها خبرة واسعة في مجال تكوين القدرات وقد قمنا بتمديد التعاون اللازم في هذا المجال، وقبل أسبوعين احتفلنا بيوم أيتك، وهو التعاون الفني والتقني الهندي تحت هذا البرنامج نحن نقدم منحاً دراسية في مجالات عدة هي دورات تدريبية في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والصناعية وفي المجال الصحفي والإعلامي».

وأوضح الرحمن، «حتى الآن أكثر من ١٤٠٠ من الموظفين السوريين استفادوا من هذه المنح وهناك منحة أخرى قدمناها خلال هذه الفترة العصيبة لإخوتنا السوريين وهي منح دراسية للدراسة الجامعية»، مشيراً إلى أنه في «السنة الماضية قدمنا ٤٠٠ منحة دراسية وهذه السنة قدمنا ٦٠٠ وهي للدراسة الجامعية على مستوى الإجازة الجامعية والماجستير والدكتوراه في مختلف المجالات (منها) المعلومات والهندسة والعلوم والإدارة والاقتصاد والصيدلة»، وقال: «سورية دولة صديقة ولها علينا حق ونحن نقدم ولا نبخل في تقديم المساعدات لها».

وكشف، السفير الهندي، عن مذكرة تعاون بين دمشق ونيودلهي، وقال: «في ١ تشرين الأول قمنا بتوقيع اتفاق لإعادة افتتاح مركز التميز في مجال تقنية المعلومات للجيل القادم بدرجة متقدمة وتحت هذه المذكرة سوف نقوم بتقديم خدمات لسورية ونقوم بافتتاح المركز ونوفر كل الأجهزة والمعدات اللازمة لأربعين طالباً سنوياً»، وأضاف: «هناك مخبر وأجهزة المخبر توفرها الهند وكذلك سنوفد ثلاثاً من الخبراء في مجال تقنيات المعلومات، يأتون ويقيمون في سورية لمدة سنة كاملة للقيام بالتدريب، وخلال الفترة ذاتها سنقوم بتدريب ثلاث من المدربين السوريين ليتدربوا في الهند لسنة كاملة ليعودوا ويستلموا أمور التدريب بأنفسهم ويستمر التعاون في هذا المجال».

وتابع: «هذا المركز سيكون رمزاً للمهارة والبراعة في تقنية المعلومات واسمه مركز التميز في تقنية المعلومات للجيل القادم وسيكون مقره في دمشق»، وأردف: «بحثنا عن المكان وكل شيء جاهز وقعنا الاتفاق وسيبدأ العمل قريباً».

وأكد، حفظ الرحمن، أن «مساهمة الهند في إعادة إعمار سورية متواصلة»، وقال: «نحن نقدم منحاً دراسية لتكوين القدرات للسوريين الذين يعودون إلى بلدهم ويقدمون خبراتهم المفيدة والرائعة في مجال الإعمار»، وأضاف: «هناك أشياء كثيرة تقدمها الهند، فللهند إسهام كبير في تكوين القدرات من خلال دورات تدريبية في مختلف المهن والوظائف، كل هذا يسهم في إعادة الإعمار وهناك مجالات أخرى سنقوم بها».

وتابع: «هذا الإسهام الهندي في إعادة إعمار سورية جارٍ وتواصل حتى خلال فترة الحرب ومنذ اليوم الأول لها، هو جارٍ حتى الآن، وسوف يستمر إن شاء الله»، وكشف أن هناك جوانب مختلفة قيد الدراسة مع الحكومة السورية وقال: «سوف نعلن عنها في الوقت المناسب».

وأشار السفير الهندي إلى أن يوم أمس يصادف الذكرى ١٥٠ لميلاد المهاتما غاندي، وقال: «نحن نحتفل بهذه المناسبة في كافة أنحاء العالم»، وأضاف: «حتى منظمة الأمم المتحدة اعترفت وتبنت هذا اليوم كيوم عالمي للاعنف، وذلك لسبب الفلسفة التي اختارها ومارسها المهاتما غاندي وهي فلسفة المحبة والسلام واللاعنف وقوة الصدق وقوة الخير».

وتابع: «هذه هي ممارساته وأساليبه في الحياة وبفضل هذه الممارسات لم ننجح فقط بحربنا ضد الاستعمار البريطاني بل أيضاً قمنا بتذليل بعض العوائق والمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل بلدنا».

وأوضح «الهند كما تعرفون هي دائماً على تعاليم المهاتما غاندي وهي دائماً مثل صديقتنا سورية خير مثال للتعايش السلمي والحب والسلام والتسامح بين الطوائف وبين الطبقات المختلفة، ونحن نتبع الدستور والقانون ونعمل جدياً لصالح البلاد امتثالاً لتعاليم المهاتما غاندي».

السفير الهندي بدمشق حفظ الرحمن في لقاء خاص مع الـ«الوطن» (تصوير طارق السعدوني)

تنفيذاً لتوجيهات الرئيس الأسد بإعادة المهجرين إلى منازلهم في المناطق المحررة

محافظ دمشق: رحلة عودة الأهالي إلى حي التضامن تبدأ اليوم

موفق محمد

أعلن محافظ دمشق، عادل العلبي، أمس، أن عملية عودة الأهالي إلى منازلهم في القسم المحرر من حي التضامن جنوب دمشق ستبدأ اعتباراً من اليوم الخميس، وذلك تنفيذاً لتوجيهات الرئيس بشار الأسد بإعادة المهجرين إلى منازلهم في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب.

العلبي وخلال لقاء حضرته «الوطن»، تحدث عن الإجراءات التي تقوم بها محافظة دمشق والمراحل التي وصلت إليها لإعادة المهجرين إلى منازلهم في القسم المحرر من حي التضامن على غرار ما حصل في أغلب المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب بفضل القيادة الحكيمة للرئيس الأسد، وبطولات وتضحيات الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والحليفة.

وقال محافظ دمشق: «عملية العودة ستبدأ اعتباراً من يوم غد «الخميس»، لافتاً إلى أن ذلك يأتي تنفيذاً لتوجيهات سيادة الرئيس الأسد بإعادة المهجرين إلى منازلهم في المناطق التي تم تحريرها من التنظيمات الإرهابية.

وأوضح العلبي أن عملية العودة ستكون بشكل «تدريجي ومنظم» إلى المنازل «الصالحة للسكن»، لكي تكون ناجحة ولتفادي حصول أي إشكالات يمكن أن تحدث أثناء عملية العودة، آملاً من الأهالي التعاون مع لجان المحافظة والجهات المختصة لإنجاح العملية.

وأكد محافظ دمشق أن المنازل «المتضررة جزئياً» ستقوم لجان الدراسات الفنية في المحافظة بالكشف عليها لمعرفة مدى إمكانية ترميمها، وذلك حفاظاً على أرواح الأهالي.

وأشار العلبي إلى أن عملية العودة ستترافق مع إعادة تدريجية للخدمات (كهرباء، ماء، صرف صحي) ولو بالحد الأدنى إلى المنطقة.

وتمكن الجيش العربي السوري في أواخر أيار العام الماضي من دحر تنظيم داعش الإرهابي من القسم الجنوبي في حي التضامن ومن منطقة الحجر الأسود ومخيم اليرموك بعد أن كان قبل ذلك قد طرد التنظيم من القسم الشرقي من حي القدم، لينهي بذلك ملف الوجود الإرهابي في العاصمة ومحيطها الذي استمر نحو خمس سنوات.

ومنذ سيطرة الإرهابيين على القسم الجنوبي من حي التضامن في أواخر العام ٢٠١٢ نزحت الأغلبية العظمى من سكانه إلى الأحياء المجاورة الواقعة تحت سيطرة الدولة السورية، ليقوم هؤلاء الإرهابيون بجرائم نهب وتخريب ممنهجة لمنازل المواطنين.

وفي بداية الأزمة السورية ظل الحي بمنأى عن الأحداث، باستثناء انخراط عدد قليل من الأشخاص بتظاهرات شغب كانت تخرج في الحجر الأسود ومنطقة سليخة، إلى أن اجتاح إرهابيون قدم معظمهم من مناطق وبلدات الحجر الأسود وببيلا ويلدا والقدم والعسالي وسليخة القسم الجنوبي من الحي.

وكانت أعداد سكان الحي قبل بداية الأحداث في البلاد منتصف آذار ٢٠١١ تقدر بـ٢٠٠ ألف يشكلون نسيجاً اجتماعياً متنوعاً، فسكانه ينحدرون من أغلب محافظات البلاد، وأغلبيتهم منخرطون في مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات، ومن ضمنهم نسبة عالية من الحاصلين على شهادات جامعية، وقد عاش الجميع في ظل تكافل اجتماعي ومحبة كبيرة لعقود من الزمن.

واشنطن ردت على تأكيدات عدم تنفيذ التزاماتها بشأن إخلاء «الركبان» بمزاعم واهية

وسط احتفال جماهيري.. الدفعة الثانية من مهجري القصير تعود إلى منازلها

حمص - نبال إبراهيم
الوطن - وكالات

وسط احتفال جماهيري حاشد، عادت أمس، الدفعة الثانية من مهجري أهالي مدينة القصير بريف حمص إلى منازلها، وأكد محافظ حمص طلال البرازي أن رحلة العودة مستمرة ودائمة، على حين ردت واشنطن على تأكيدات دمشق وموسكو بأنها لم تنفذ التزاماتها بشأن إخلاء «مخيم الركبان»، بمزاعم واهية.

ووسط احتفال جماهيري حاشد وأجواء من الفرح والابتهاج، عادت أمس الدفعة الثانية التي ضمت عشرات الأسر المهجرة من أهالي مدينة القصير إلى منازلهم في ريف حمص الجنوبي الغربي، بعد استكمال كافة الإجراءات اللازمة للعودة وتأمين الخدمات الرئيسية للمدينة وإعادة تأهيل المنازل والمؤسسات الخدمية في البلدة في إطار الجهود التي تبذلها الدولة والحكومة السورية لإعادة المهجرين إلى مناطقهم المطهرة من الإرهاب وتمكينهم من الاستقرار فيها وإعادة الحياة الطبيعية إليها، حيث ضمت هذه الدفعة أكثر من ٤٠٠ أسرة وهي سلسلة من دفعات مستمرة لأهالي مدينة القصير الذين سيعودون خلال الأيام والأسابيع القادمة.

وأكد محافظ حمص في تصريح لـ«الوطن»، أنه وضمن توجيهات الرئيس بشار الأسد وعمل برنامج الحكومة بعودة كل الأهالي المهجرين لمناطقهم بدأت عودة أهالي مدينة القصير منذ ثلاثة أشهر ويوم أمس عادت الدفعة الثانية ورحلة العودة مستمرة ودائمة.

ولفت البرازي إلى أن محافظة حمص وضعت خطة لتأمين الخدمات الرئيسية بالتعاون بين مختلف مؤسسات الدولة والجمعيات الأهلية والهلال الأحمر لتعزيز استقرار الأهالي بمدينتهم إضافة لاستمرار العمل بترحيل الأنقاض وفتح الشوارع.

وأشار المحافظ إلى أن عودة أهالي القصير لمدينتهم هي ضمن خطة محافظة حمص بالعودة لكافة المناطق والأحياء، حيث شهدت مدينة تدمر قبل أسابيع عودة أكثر من ٢٠٠ عائلة مع افتتاح المدارس، مؤكداً أن عودة أهالي القصير لمدينتهم مستمرة اليوم الخميس وخلال الأيام القادمة، كما يتم التواصل من بعض أهالي القصير الموجودين بلبنان لتسهيل عودتهم لمدينتهم حتى يعود كل أهالي القصير لمدينتهم.

بدورهم عبر عدد من أهالي مدينة القصير العائدين في تصريحات لـ«الوطن»، عن سعادتهم وفرحتهم بالعودة لمنازلهم ومدينتهم وأنهم سيعملون على الفور لإعادة ترميم منازلهم التي دمرها الإرهاب وسيعاودون العمل في زراعة أراضيهم وبساتينهم والمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد من جديد.

في غضون ذلك، ردت واشنطن على لسان متحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية في تصريح لقناة «الحرة» الأميركية نقلته مواقع إلكترونية معارضة أمس على تأكيد دمشق وموسكو عدم تنفيذ أميركا التزاماتها بشأن «مخيم الركبان» الواقع على الحدود العراقية الأردنية والتي تعرقل خروج النازحين منه.

وزعمت المتحدثة أن بلادها تدعم الجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في سورية، وأنها تدعو دمشق وموسكو إلى فعل الشيء ذاته.

كما زعمت أن الولايات المتحدة تدعم ما سمته «تحركات مستنيرة وآمنة وطوعية وكريمة للنازحين داخل سورية»!

وجاء الرد الأميركي بعد تأكيد مقر التنسيق الروسي السوري أول من أمس، أن قوات الاحتلال الأميركي أحبطت خطة إخراج المدنيين من «مخيم الركبان» بسبب عدم تنفيذ التزاماتها بهذا الخصوص، وطالب المقر تلك القوات بمغادرة الأراضي السورية التي تحتلتها.

بلدة القصير المحررة من الإرهاب تستقبل دفعة جديدة من المهجرين (عن الإنترنت)

أكدت أن ضامني أستانا سيمنعون أي تدخل خارجي في المفاوضات بين السوريين

موسكو: نأمل أن تسهل الأمم المتحدة عمل «الدستورية» بشكل محايد ونزيه

وكالات

بينما أملت موسكو أن «تسهل الأمم المتحدة عمل لجنة مناقشة الدستور بشكل محايد ونزيه»، وشددت على أن ضامني أستانا (روسيا وتركيا وإيران)، سيمنعون أي تدخل خارجي في المفاوضات بين السوريين، أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، أن اللجنة تضم ممثلين عن جميع أطياف المجتمع السوري.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة له أمس خلال الاجتماع السنوي السادس عشر لنادي فالداي في مدينة سوتشي، وفق وكالة «سبوتنيك»: إن «الدول الثلاث الضامنة لعملية أستانا (روسيا وإيران وتركيا) ستبذل كل جهدها حتى يتفق السوريون بأنفسهم دون أي تدخل خارجي».

وأعرب لافروف عن أمله أن «تسهل الأمم المتحدة عمل لجنة مناقشة الدستور بشكل محايد ونزيه».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس أعلن في الثالث والعشرين من أيلول الماضي التوصل إلى اتفاق على تشكيل لجنة مناقشة الدستور، منوها بجهود الحكومة السورية في هذا الصدد، فيما أكد بيدرسون، أن عمل اللجنة سيبدأ في جنيف في الثلاثين من تشرين الأول الحالي.

زعيم الدبلوماسية الروسية، أشار، حسب موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني، إلى وجود «بارقة تفكير سليم» في التعامل بين روسيا والدول الغربية بشأن المسألة السورية.

وقال: «هناك بارقة تفكير سليم في اتصالاتنا مع الزملاء الأميركيين والغربيين»، مبيناً «أنهم ولو على مضض، رحبوا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بمساعدة صيغة أستانا بين الحكومة والمعارضة السوريتين بشأن تشكيل اللجنة الدستورية وتحديد قواعدها وإجراءاتها».

وعبر لافروف عن أمل موسكو أن تتحلى الأمم المتحدة بعدم التحيز في مساعدتها اللجنة الدستورية، مشيراً إلى أن العمل الذي ينتظر الجميع مستقبلاً «أصعب بكثير» مما سبق، وشدد على أن ثلاثي أستانا (روسيا وتركيا وإيران)، لن يقف مكتوف اليدين وسيبذل قصارى جهده لمنع أي تدخل خارجي في المفاوضات بين السوريين.

وأكد لافروف رغبة روسيا في الحفاظ على وجودها العسكري في سورية في قاعدة حميميم الجوية ونقطة الإمداد البحرية في طرطوس، مشيراً إلى أن هذا الوجود يأتي بموافقة من الحكومة الشرعية لدولة عضو في الأمم المتحدة، وأن روسيا تعتزم «استخدام هذا الوجود لدعم الأمن والسلام في هذا البلد والمنطقة بأسرها فقط، دون محاولة فرض إرادتها على أحد».

وفيما يتعلق بالأزمة الإيرانية الأميركية، اعتبر لافروف محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وإجبارها على الاستسلام، سياسة قصيرة النظر.

وقال: «للأسف وضعت واشنطن نصب عينها مهمة شيطنة إيران وعزلها وإجبارها على الاستسلام. لا أعتقد أن هذه سياسة بعيدة النظر»، مضيفاً إن الاتهامات الأميركية المختلفة لإيران لا تستند إلى أي حقائق مقنعة.

مع ذلك، لم يستبعد لافروف احتمال عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة وإيران في مرحلة ما، مضيفاً: إن موسكو ستكون بين المرحبين بمثل هذا اللقاء والنظر بشكل نزيه في المشاكل التي تعوق سبيل الاتفاق النووي.

من جانبه، أكد الموفد الأممي الخاص إلى سورية، أمس، أن اللجنة الدستورية تضم ممثلين عن جميع أطياف المجتمع السوري، مشيراً إلى أنها ستنعقد في ٣٠ تشرين الأول في جنيف.

واعتبر بيدرسون في مؤتمر صحفي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف، أن اجتماع الـ١٥٠ عضواً من اللجنة الدستورية، المؤلفة من ٥٠ عضواً من الحكومة، و٥٠ من المعارضة و٥٠ من المجتمع المدني، هو فرصة فريدة للسوريين، للإجماع والعمل على دستور جديد، لافتاً إلى أن هذا الأمر يصب في مصلحة وتطلعات الشعب السوري، ويوجه رسالة قوية جداً للسوريين إذا ما استتبع بإجراءات بناء الثقة، وخطوات صلبة على الأرض».

وقال: «حاولنا التأكد من تمثيل جميع أطراف المجتمع السوري ضمن اللجنة الدستورية، بما يشمل الإثنيات والديانات والتجمعات والتوجهات السياسية المختلفة، من دون تدخل السياسيين، وبإمكاني القول إننا توصلنا إلى هيئة تمثيلية مميزة لسورية».

وأكد بيدرسون أن الدستور سيساعد على بناء الثقة، وقد يمثل طريقاً يؤدي إلى العملية السياسية.

وأضاف: «نبحث المدة التي سيستغرقها اجتماع اللجنة الدستورية في ٣٠ تشرين الأول... وبالنسبة للاجتماع الذي سيضم الأعضاء الـ١٥٠، فلن يستغرق الأمر أسابيع، أما بالنسبة للجنة المصغرة التي تضم ٤٥ عضواً، فالأمر يتطلب اجتماعها مدة أطول».

قولاً واحداً

على مشارف يوبيلها الماسي

عبد المنعم علي عيسى

في الثلث الأخير من شهر أيلول من كل عام يتداعى قادة وزعماء العالم أو من يمثلهم للحضور إلى نيويورك حيث مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها التي كانت هذا العام في دورتها الـ٧٤ أي إنها أوشكت بلوغ يوبيلها الماسي أو هي ستتمه العام القادم.

نشأت منظمة الأمم المتحدة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها صيف العام ١٩٤٥ كبديل لعصبة الأمم التي تأسست في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهي كانت تعبيراً أكيداً عن نتائج الحرب التي سبقت تأسيسها والتي تبدت جلياً منذ ربيع هذا العام الأخير، وبتعبير أدق جاءت تلك المنظمة نتيجة لتوافق المنتصرين في رسم ملامح العالم الذي سيلي انتهاء الحرب التي أزهقت أرواح أكثر من ستين مليوناً من البشر في أكبر صراع دموي عرفه التاريخ حتى الآن.

لم تكن الأمم المتحدة في يوم من الأيام محفلاً قادراً على حل النزاعات أو فض الخلافات، كانت سوق «عكاظ» سياسياً يلجأ إليه المستضعفون لبث همومهم أو مظالمهم، أو كانت في أفضل حالاتها «كاتباً بالعدل» لكن غير ملحق به «دائرة تنفيذ» تتولى تنفيذ ما يكتبه بالعدل، واللافت هو أن هذه الصورة الأخيرة لم تكن في كثير من الحالات شفافة تماماً بل في كثير من الأحيان كان الكاتب بالعدل يمارس « الاحتيال» بل وكان يمارس أيضاً لعبة « الكشاتبين»، وإلا ماذا كانت تعني حالة التعاطي مع قضية شهد العالم بأسره بعدالتها وأقر بمظلوميتها؟ وهذه الحالة تبدت أكثر ما تبدت في الإشكالية التي خرج بها علينا مجلس الأمن بعيد استصدار القرار ٢٤٢ في تشرين ثاني ١٩٦٧ وما تنوقل في حينها، ولا يزال، من أن النص الإنكليزي للقرار يقول بـ«انسحاب إسرائيل من أراض عربية احتلتها في عدوان حزيران ١٩٦٧»، ولم يكن المقصود به الانسحاب من «الأراضي العربية»، وعبر تلك الإشكالية، بات مصير شعب مرتبط بـ«ال» تعريف غائبة عن النص الإنكليزي الذي اعتمد في صياغة القرار.

أكثر ما يرسخ في الذاكرة هو ذلك المنبر ذو الخلفية الخضراء الداكنة، والذي شهد على مر المراحل وقوف المئات من زعماء العالم على عتباته، والبعض منهم كان قد سجل خروجاً لافتاً عن البروتوكول المقدس، الذي عمدت قيادات المنظمة للمحافظة عليه بوصفها أعلى «سلطة» عالمية أو هي رمز لتوافقات راسمة للأمن والسلم الدوليين، لكأنها كانت ترى في ذلك الهيكل جوهرها والباقي كله تفاصيل، فعلى ذلك المنبر وقف الرئيس السوفييتي السابق نيكيتا خروتشوف رافعاً حذاءه ثم راح يضرب به المنبر كمن يريد القول إن هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العالم، والاستهتار عينه مارسه الرئيس الليبي السابق معمر القذافي الذي أمسك بميثاق الأمم المتحدة من على منبرها ثم راح يمزقه رامياً إياه وراءه، أما الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فعندما أبرقت في ذهنه «أفكار» السادات المذهلة وكانت آنذاك جنيناً لا يعرف به سوى الأم والقابلة وبعض المقربين فإنه وقف على ذلك المنبر رافعاً غصن زيتون كشارة متعارف عليها لطلب السلام، والمؤكد أن ذلك السلوك كان مقدمة لوقوف خلفه محمود عباس على المنبر نفسه في أيلول ٢٠١٩ ليقول بأن إسرائيل إذا ما ضمت أراض محتلة جديدة، يقصد بها غور الأردن، فسوف نلغي كل اتفاقاتنا معها، والمرير في الأمر هو أننا كنا لحظة رفع غصن الزيتون نطالب بحدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وبتنا مع تهديد عباس آنف الذكر نطالب بأن تكتفي إسرائيل بما قضمت.

لم نفهم، نحن العرب، إبان صراعنا مع استعمار استيطاني هو الأحدث، صراع التوازنات أو المحاور العالمية أو بمعنى أدق ما يحركها أو كيف تميل أو ما الذي يلزم لحرفها عن مساراتها، في حين كان التركيز على المنبر الظاهر والذي نستطيع من عليه أن نبث شكوانا ونبرهن على مظلوميتنا، على الرغم من أن عكس ذلك كان متاحاً في العديد من المراحل، وعبر ذلك ضاعت كل الرهانات التي كان يمكن أن تكون صائبة بفعل آخر، بل إن رهان العدو وحده كان يمكن أن يكون هو الوحيد الخاطئ، فالرهان على عامل القوة وحده بالتأكيد رهان خاطئ لأن عوامل القوة متحولة وهي تقوم وتستمر تبعاً لعوامل عدة تتغير بدورها تبعاً لعوامل عدة.

يمكن لنا في هذا السياق أن نطرح إحصائية ذات دلالات باتجاهات عدة تمكن من استنباط العديد من المؤشرات في تحولات المحاور الفاعلة داخل «الصرح الأممي» المقدس، فما بين تأسيس الأمم المتحدة وبين انهيار نظام القطبية الثنائية، والذي يمكن تأريخه بقرار مجلس الأمن ذي الرقم ٦٧٨ الخاص بتحرير الكويت والصادر في تشرين الثاني ١٩٩٠، وهي مرحلة تمتد لـ٤٦ سنة، أصدر فيها مجلس الأمن ٦٧٨ قراراً أي بمعدل ١٤,٧ قرار في السنة، وما بين ١٩٩١ واليوم، أي بمرحلة تمتد لـ٢٨ سنة، أصدر مجلس الأمن ١٨١١ قراراً كان آخرها القرار ٢٤٨٩ الصادر في ١٧ أيلول الماضي والخاص بأفغانستان، أي بمعدل ٦٢,٤٤ قرار في السنة، وبالقياس ما بين المعدلين السابقين يظهر أن استصدار القرارات قد زاد في مرحلة القطب الواحد بمعدل ٤,٢٥ مرات في المرحلة الثانية عنه في المرحلة الأولى.

بالتأكيد ما يقف خلف هذه الظاهرة الأخيرة هو الوضع الجديد الذي سجل انفراداً أميركياً بالسيطرة على العالم، وهذا معطى يشير أو هو يؤكد أننا أضعنا فرصاً ذهبية ولى زمنها مع بدء هذا العصر الأخير ولربما يشير ذلك إلى «خشبية» السياسات العربية التي كانت تنظر كما يبدو إلى النظام الدولي السابق على أنه راسخ أو هو يتغير إن تغير النظام الشمسي فحسب، فخرائط التوازنات في العالم تتغير تبعاً لتحولات القوة ووفقاً لهذا المعيار الأخير اليوم فإن المنظمة التي تقف على مشارف يوبيلها الماسي من الصعب عليها أن تحلم، فيكون حلمها واقعياً، بأن تحتفل بمئويتها بعد ربع قرن من الآن.